



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامه



معهد الحقوق
تخصص قانون جنائي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

الرقمنة ودورها في الوقاية من الفساد ومكافحته

تحت إشراف الأستاذ:

- رافعي ربيع

من إعداد:

- سنوسي فضيلة

- نقيطة كريمة

لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة العلمية	إسم و لقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر قسم أ	د. العيفاوي
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر قسم أ	د. رافعي ربيع
مناقشا	أستاذ محاضر قسم ب	د. بوعزة أمينة

السنة الجامعية: 2025/2024



النعامة في: 09/12/2025

معهد الحقوق

الإذن بالإيداع بعد التصحيح

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة) رافعي ربيع
الرتبة: الأستاذ صابر أ الجامعة: النعامة المركز الجامعي صالحى احمد.
المعهد: الحقوق القسم: الحقوق

المشرف على مذكرة الماستر للطلبيين (ة) :

- لتوسى قحيلة

- نعيحة كحيت

تحت عنوان: دورها في الوتاية من العساد و مداخلة

المقدمة لنيل شهادة الماستر في: الحقوق.

التخصص: حقوق جنائية

خلال الموسم الجامعي ... 2025 / 2026

أشهد أن الطالب (ة) قد أتم (ت) تحرير المذكرة، وأخذ (ت) بعين الاعتبار مجمل التوجيهات المقدمة له (ها) ، وعليه
نوافق على طباعة العمل المذكور وفق المعهود وفق مذكرات والرسائل الجامعية ثم تقديمه للإدارة.

توقيع المشرف (ة)

الأستاذ
رافعي ربيع

شكر و عرفان

أولا نشكر الله تعالى لتوفيقه لي ، وتحقيق حلمي
والنجاح

وأعرب عن خالص شكري لكل من ساهم في
تطوير هذا العمل المتواضع ، والحمد لله تعالى.
أود أن نشكر بشكل خاص مشرفي على نصائحه
وإرشاداته.

والشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا
البحث.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من أوصاني بهما الله برا وإحسانا والدي الكريمين ، أطال
الله في عمرهما ، وألبسهما لباس الصحة والعافية

إلى من جمعنا معهم بيت واحد وكانوا خير سند ، إخوتي الأعزاء كل باسمه

إلى رفقاء الدرب من غادرونا وبقيت كلماتهم وقعا في آذاننا

إلى من علمني حرفا طيلة مساري الدراسي ولم يبخل بعطائه أساتذتي الأفاضل كل
باسمه.

إلى نفسي التي راهنت على النجاح إصبري وصابري فلا يزال الطريق طويل وإلى كل من
اتسع قلبي لهم وضاقت هذه الورقة على ذكرهم أهدىكم عملي المتواضع عرفان لكم
بالجميل وتقديرا لجهودكم

سنوسي فضيلة



إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إله لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته ولا تطيب اللحظات إلا بذكره الله ﷻ

إلى من بغ الرسالة وأدى الأمانة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

إنتهت الرحلة لم تكن قصيرة ولم تكن سهلة ولم يكن الحلم قريبا ومهما طالست فستمضي بحلوها ومرها

وفي اللحظة أكثر فخرا أهدي عملي هذا إلى من رباني وكافح من أجلي إلى المصباح الذي أنار دربي ولمن أحمل اسمه بكل افتخار طاب بك العمر يا سيد الرجال وطبت لي عمر أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا قد حان قطفها ..
والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة ومعنى الحب وقرّة عيني وأعز ما أملك إلى بسمّة الحياة وسر الوجود ... أمي الغالية حفظها الله

إلى ضلعي الثابت الذي لا يميل إلى من رزقت بها سندا وملاذي الأول والأخير ... أختي الحبيبة

إلى إخوتي الغاليين والسند في الحياة وإلى أستاذنا الغالي الذي قدم لنا يد العون وساعدنا في هذا العمل والحمد لله
على حسن التمام والختام

نقيطة كريمة



قائمة المختصرات:

أولاً: المختصرات باللغة العربية

المعنى	الاختصار
دون طبعة	د.ط
الجريدة الرسمية	ج.ر
دون سنة	د.س
الطبعة	ط
الصفحة	ص

ثانياً: المختصرات باللغة الفرنسية:

Information and Communication Technology	ICT
Electronic Government	E-Government
Government to Citizen	G2C
Government to Business	G2B
Government to Government	G2G
Government to Employee	G2E
United Nations Convention against Corruption	UNCAC

مقدمة

يُعدّ الفساد ظاهرة اجتماعية متجذّرة عانت منها المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ، وتتباين مظاهره من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف القوانين والثقافات وطبيعة الأنظمة السياسية. وتُعد هذه الظاهرة من أكبر التحديات التي تواجه الدول، ولا سيّما النامية منها، لما تخلفه من آثار سلبية على مسار التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والإداري. فانتشار الفساد يؤدي إلى إضعاف جودة الخدمات العامة، ويقوّض الثقة في المؤسسات، كما يساهم في استنزاف الموارد بطرق غير مشروعة.

وفي ظل هذه التحديات، برزت التكنولوجيا الرقمية كأداة فعّالة لمكافحة الفساد، من خلال تطبيقاتها المتنوعة مثل الحكومة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، والتي تسهم في خلق بيئة إدارية أكثر شفافية وكفاءة. إذ تُقلّل من الاعتماد على الإجراءات الورقية التقليدية، وتحدّ من فرص التلاعب والتزوير، وتُعزّز إمكانية تتبّع العمليات الإدارية والمالية بدقة، الأمر الذي يدعم جهود الوقاية من الفساد ومكافحته. ومع ذلك، فإن تبني الرقمنة يواجه جملةً من التحديات على المستويين التقني والقانوني، إضافةً إلى ما قد يطرأ من مقاومة لهذا التحول الرقمي من بعض الفئات.

وتُعدّ الجزائر من الدول التي واجهت أشكالاً متعددة من الفساد خلال السنوات الماضية، الأمر الذي جعل مكافحة هذه الظاهرة أولوية وطنية ملحّة. وفي هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الرقمنة والفساد، وتحليل دور الأدوات الرقمية في الحد من الممارسات الفاسدة، مع التطرق إلى أبرز التحديات التي تُعيق تبني الحلول الرقمية بفعالية، وصولاً إلى مقترحات تسهم في دعم الشفافية وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

.أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعًا يربط بين ظاهرة الفساد المتجددة ومفهوم الرقمنة الذي أصبح جزءًا لا يتجزأ من الأنظمة المؤسسية. فالبحث عن حلول فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية أصبح ضروريًا، وتأتي الرقمنة كأحد هذه الحلول الحديثة.

.دوافع اختيار الموضوع:

تتمثل دوافع اختيار هذا الموضوع في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- على الصعيد الذاتي : ينبع الاهتمام من الرغبة في فهم أبعاد ظاهرة الفساد والتعمق في دراستها، إضافةً إلى الاهتمام الشخصي بموضوع الرقمنة ودورها في تطوير الإدارة العامة وتعزيز الشفافية.
- على الصعيد الموضوعي : إنّ تفشي الفساد وانعكاساته السلبية على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية يفرض البحث عن آليات فعّالة للحد منه ، وتبرز الرقمنة كأداة قوية يمكن أن تسهم في مواجهة هذه الظاهرة والحد من آثارها.

- أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الرقمنة والفساد ، وتحليل دور الأدوات الرقمية في الحد من الممارسات الفاسدة ، مع التطرق إلى أبرز التحديات التي تُعيق تبني الحلول الرقمية بفعالية، وصولاً إلى مقترحات تسهم في دعم الشفافية وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

.إشكالية البحث : بناءً على ما سبق، تتمثل إشكالية البحث الرئيسية في السؤال التالي:

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم الرقمنة في الوقاية من الفساد ومكافحته، وما أبرز التحديات التي تعيق تطبيقها؟

- الأسئلة الفرعية :

- ما المقصود بالفساد وما أبرز أنواعه وأسبابه؟
- ما هي الرقمنة وما أهم أدواتها وتطبيقاتها في المؤسسات؟
- كيف يمكن للرقمنة، من خلال آليات مثل الحكومة الإلكترونية، أن تساهم في الوقاية من الفساد والحد منه؟
- ما هي أبرز التحديات التي تعرقل اعتماد الرقمنة في مكافحة الفساد؟
- ما الحلول والآليات الممكنة لتعزيز فعالية الرقمنة كوسيلة للحد من الفساد؟
- منهجية البحث وصعوباته

اعتمدنا في موضوع بحثنا على المنهج الوصفي لجمع المعلومات حول مفاهيم الرقمنة والفساد، والمنهج التحليلي لدراسة العلاقة بينهما وتحليل التحديات.

ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا هي التباين في مفاهيم الفساد والرقمنة، وصعوبة قياس الفساد بدقة، بالإضافة إلى التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية.

- هيكل الدراسة:

لقد تم تنظيم هذه الدراسة في فصلين مترابطين؛ حيث خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي للفساد، من خلال التعرف على مفهومه وأنواعه وأسبابه، أما الفصل الثاني فقد تناول الرقمنة باعتبارها آلية حديثة لمكافحة الفساد، مع التركيز على دور أدواتها مثل الحكومة الإلكترونية في الوقاية من هذه الظاهرة، إضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيقها والآليات المقترحة لتعزيز فعاليتها.

الفصل الأول: الإطار

المفاهيمي للفساد

- تمهيد:

يُشكّل الفساد ظاهرةً عالميةً معقّدةً ومتعددة الأوجه، تُهدّد استقرار الدول وتُعيق مسارات التنمية الشاملة. إنّ فهم هذه الآفة يُعدّ خطوةً أساسيةً لوضع استراتيجيات فعّالة لمكافحة الوقاية منها. ويسعى هذا الفصل إلى بناء إطارٍ مفاهيمي شامل للفساد، بدءًا من تحديد ماهيته، مرورًا بتحليل أسبابه المتجدّرة، وصولًا إلى استعراض أشكاله المتنوعة التي تتجلى في الواقع. كما يتناول الفصل المنظومة القانونية التي سنّت على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية لمواجهة هذه الجريمة العابرة للحدود. إنّ الغوص في هذه التفاصيل يُمكن الباحث من الإحاطة بجميع أبعاد ظاهرة الفساد، مما يُمهّد الطريق لتحليل دور الآليات الحديثة في التصدي لها.

- هيكلة الفصل

• المبحث الأول : مفهوم الفساد

- تعريف الفساد (لغةً واصطلاحًا)
- أسباب الفساد.
- أشكال وصور الفساد.

• المبحث الثاني : الآليات القانونية لمكافحة الفساد

- الآليات الدولية.
- الآليات العربية.
- الآليات الوطنية.

- المبحث الأول: مفهوم الفساد

يُعد الفساد ظاهرة عالمية معقدة ومتعددة الأوجه، تتجذر في تركيبات اجتماعية، اقتصادية، وسياسية مختلفة، وهو آفة تعصف بالمجتمعات والدول، مستنزفةً لمواردها ومُقوضَةً لجهودها التنموية. إن فهم هذه الظاهرة يتطلب الغوص في تعريفاتها المتعددة، وتحديد أسبابها الجذرية، والتعرف على صورها وأشكالها المتنوعة التي تتجلى بها في الواقع، مما يُمكن من وضع استراتيجيات فعالة لمكافحةها والوقاية منها. يسعى هذا المبحث إلى تقديم إطار مفاهيمي شامل للفساد، يُمثل نقطة الانطلاق لتحليل دوره في تقويض التنمية، وسبل مقاومته.

- المطلب الأول: تعريف الفساد

يتناول هذا المطلب الجوانب اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الفساد، بالإضافة إلى التعاريف التي قدمتها المنظمات الدولية والشريعة الإسلامية، مما يوضح شمولية هذا المفهوم واتساع نطاقه وتعقيد أبعاده. إن التحديد الدقيق لمفهوم الفساد يُعد خطوة أساسية لفهم أبعاده والعمل على محاربته على كافة المستويات¹

- الفرع الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للفساد

- لغويًا:

تشير كلمة "الفساد" في اللغة العربية إلى معانٍ متعددة تدور حول الخروج عن الصلاح والاستقامة؛ فهي تُستخدم للدلالة على البطلان، الاضمحلال، والتلف، وهي عكس الصلاح والإصلاح، يدل الفساد على كل ما ينحرف عن الاعتدال والصواب، سواء كان ذلك في الجانب المادي كفساد الطعام، أو المعنوي كفساد الأخلاق. في القرآن الكريم، وردت كلمة "فساد" ومشتقاتها للدلالة على الشر والضرر، وتخريب الأرض والإفساد في الحرث والنسل، مما يُعطي بُعدًا شاملاً لمفهومه الذي يتجاوز مجرد المعاملات المالية ليشمل كل ما يخل بالنظام العام ويُلحق الضرر بالمجتمع.²

¹ عمر حمدان الحضرمي، ظاهرة الفساد والتحديات السياسية واقتصادية وإجتماعيا، منشورات عمادة البحث العلمي، عمان، 2014م، ص 3.

² إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الرابعة، دار الدعوة، 2004، ص 695.

- اصطلاحياً:

يُعرف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة أو المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية أو خاصة غير مشروعة. هذا التعريف الواسع يتجاوز المفهوم الضيق الذي يحصره في الرشوة أو الاختلاس، ليشمل نطاقاً أوسع من الممارسات التي تُقوض النزاهة وتُسهم في تفشي الظلم. فهو يشمل استغلال النفوذ، المحاباة، تضارب المصالح، الوساطة، التلاعب بالقرارات، والإثراء غير المشروع. يرتكز هذا التعريف على فكرة أن أي استغلال للموقع الوظيفي أو السلطة الممنوحة، سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص، يهدف تحقيق منفعة ذاتية أو لأطراف ثالثة على حساب المصلحة العامة، يُعد فساداً. ويُسلط الضوء على أن الفساد يُؤثر سلباً على المصلحة العامة، ويُضعف الثقة في المؤسسات، ويُعيق التنمية المستدامة¹.

- الفرع الثاني: تعريف الفساد من قبل المنظمات الدولية

أولت العديد من المنظمات الدولية اهتماماً بالغاً لتعريف الفساد نظراً لتأثيره العابر للحدود وتحدياته العالمية، ما يعكس إدراكاً دولياً لخطورة هذه الظاهرة. وقد ساهمت جهود هذه المنظمات في توحيد الجهود لمكافحة عالمياً²:

- منظمة الأمم المتحدة:

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) الصادرة عام 2003³، الإطار القانوني الدولي الأشمل لمكافحة الفساد. تُعرّف الاتفاقية الفساد في سياق واسع يشمل مجموعة من الأفعال المجرمة التي تتعدى الرشوة والاختلاس، لتشمل إساءة استخدام النفوذ، الإثراء غير المشروع، غسل الأموال، وعرقلة سير العدالة. تؤكد الاتفاقية على ضرورة تجريم هذه الأفعال في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء، وتدعو إلى التعاون الدولي في مجالات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين واسترداد الموجودات المتأتية من الفساد، مما يعكس شمولية رؤيتها لمكافحة الفساد.

¹ - أنظر المادة 01 من القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في: 20 فيفري 2006، ج.ر. رقم 14 لسنة 2006.

² - محمد سامر دغمش، إستراتيجية مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والآثار المترتبة على الفساد المالي، دراسة مقارنة، مركز الدراسات العربية للنشر، الجيزة، مصر، ط1، 018éم، ص 36.

³ - الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2003، ص 3.

- البنك الدولي:

يُعرّف البنك الدولي الفساد على أنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة". يُسلط هذا التعريف الضوء على الجانب الاقتصادي والتنموي للفساد، مبيّناً كيف يمكن للممارسات الفاسدة أن تُقوض جهود التنمية، وتُعيق الاستثمار، وتُثبّت الموارد المخصصة للخدمات العامة، وتُفاقم الفقر وعدم المساواة. يرى البنك الدولي أن الفساد ليس مجرد قضية أخلاقية بل هو عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة، ولهذا يُولي أهمية كبرى لبرامج مكافحة الفساد في خططه ومبادراته التنموية حول العالم.¹

- الفرع الثالث: الفساد في الشريعة الإسلامية

الفساد في الشريعة الإسلامية يعتمد معانيه من القران الكريم الذي تناوله في آيات كثيرة، وكلها تنهى عنه وتحذر منه وهناك آيات تحدد صراحة الجزاء، المترتب على المفسدين كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي آٰلِ آٰخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾².

كما تُعتبر الشريعة الإسلامية الفساد سلوكاً مرفوضاً ومُجرماً بشدة، حيث تُقدم إطاراً أخلاقياً وقانونياً شاملاً لمكافحة كافة أشكاله. يشمل مفهوم الفساد في الشريعة الإسلامية نطاقاً أوسع من الجانب المالي، ليمتد إلى الفساد الأخلاقي، الاجتماعي، والإداري. تُركز الشريعة على قيم العدل، الأمانة، الصدق، والنزاهة كركائز أساسية لبناء مجتمع صالح، كما روي عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إنما الأعمال كالوعاء إذا طاب أسفله طاب أعلاه وإذا فسد أسفله فسد أعلاه"³.

تُحرم الشريعة كافة أشكال الظلم، الغش، الرشوة، والاختلاس، وتُجرم كل فعل يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة أو حقوق الأفراد. تُشدد على أهمية المحافظة على المال العام، وحرمة المال الحرام،

¹ منظمة الشفافية الدولية، المرجع السابق ذكره، ص 12.

² سورة المائدة الآية 33.

³ رواه البيهقي في شعب الإيمان، ج 6، ص 285، برقم: 8212. وذكره ابن الدنيا في إصلاح المال.

وتُعرض على الرقابة الذاتية والخوف من الله، إلى جانب الرقابة المجتمعية والقانونية. كما تُقدم نصوصاً واضحة تُجرم استغلال السلطة والنفوذ لتحقيق مكاسب شخصية، وتُعاقب على التلاعب بالحقوق والواجبات. إن نظرة الشريعة للفساد هي نظرة شاملة تهدف إلى تطهير المجتمع من كل ما يُفسد بنيانه الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي.

- المطلب الثاني: أسباب الفساد

إن فهم الأسباب الكامنة وراء الفساد يُعد خطوة أساسية لوضع استراتيجيات مكافحة فعالة. فالفساد ليس ظاهرة أحادية البعد، بل هو نتيجة لتفاعل مجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والإدارية. تختلف هذه الأسباب في طبيعتها وحدتها من مجتمع لآخر، ولكنها غالباً ما تتقاطع وتتفاعل لتُشكل بيئة خصبة لنمو الفساد وتفشيه.¹

- الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية والمالية

تُشكل العوامل الاقتصادية أرضاً خصبة لانتشار الفساد، حيث أن الظروف الاقتصادية المتدهورة أو التوزيع غير العادل للثروات يمكن أن تُغذي هذه الظاهرة.²

تُعد الجوانب الاقتصادية والمالية من أبرز المحركات التي تُسهم في تفشي الفساد داخل المجتمعات، إذ إن هشاشة الأوضاع المعيشية وضعف السياسات الاقتصادية تُوفر بيئة خصبة لانتشار الممارسات غير المشروعة. ومن هذا المنطلق، يمكن التمييز بين أسباب اقتصادية ترتبط بمستوى المعيشة وسوق العمل، وأسباب مالية تتصل بالرواتب والسياسات المالية للدولة.

- ضعف الأجور وتدني الرواتب:

في كثير من الدول، تُعد الأجور المتدنية في القطاع العام دافعاً رئيسياً للبحث عن مصادر دخل إضافية غير مشروعة. عندما لا تُغطي الرواتب الأساسية احتياجات الموظفين الأساسية، قد يلجأون إلى الرشوة أو الاختلاس لتعويض النقص، مما يُضعف النزاهة ويُشجع على الفساد الصغير والمتوسط.

¹ عبيدي، محمد. الفساد وأسبابه في الدول النامية: تحليل اجتماعي وسياسي، مجلة الدراسات الاجتماعية، الكلية: العلوم الاجتماعية، سنة الإصدار: 2018، الجامعة: الجزائر. المجلد 15، العدد 2، ص 45-62.

² محمد عبد الله، "الفساد الاقتصادي: أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه"، 2020، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ص 45.

- الفقر وارتفاع معدلات البطالة:

تُساهم مستويات الفقر والبطالة المرتفعة في زيادة اليأس والإحباط لدى الأفراد، مما قد يدفع البعض إلى الانخراط في ممارسات فاسدة كوسيلة للبقاء أو لتحقيق مكاسب سريعة، حتى لو كانت غير قانونية. كما أن ضغط الحاجة يُمكن أن يجعل الأفراد أكثر عرضة لدفع الرشاوى للحصول على الخدمات الأساسية أو فرص العمل.

عدم المساواة في توزيع الثروات والدخل: تُخلق الفجوات الكبيرة بين طبقات المجتمع بيئة من الاستياء وتُعزز من الرغبة في الحصول على الثروة بأي ثمن. عندما تتراكم الثروة في أيدي قلة، وتُحرم الأغلبية من الفرص العادلة، يُمكن أن يُصبح الفساد وسيلة لإعادة توزيع غير عادلة للثروة أو للحفاظ على الامتيازات القائمة.

الاقتصاد الريعي والاعتماد على الموارد الطبيعية: في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية (كالنفط والغاز)، يُمكن أن يؤدي الاقتصاد الريعي إلى تركيز السلطة والثروة في أيدي النخبة الحاكمة، مما يُقلل من الشفافية ويُزيد من فرص الفساد الكبير (Grand Corruption) المتعلق بعقود التعدين والطاقة، حيث تُفتقر آليات الرقابة الفعالة.

غياب المنافسة واحتكار الأسواق: عندما تسيطر شركات معينة أو أفراد على قطاعات اقتصادية حيوية، وتُقيد المنافسة، فإن ذلك يُمكن أن يؤدي إلى ممارسات احتكارية تُسهل الفساد، مثل التلاعب بالأسعار، أو التواطؤ في المناقصات الحكومية، مما يُضرب بالمستهلكين ويُعيق النمو الاقتصادي العادل.

- الفرع الثاني: الأسباب الإدارية والتشريعية

تُشكل الثغرات في الأنظمة الإدارية والقانونية بيئة مناسبة لنمو الفساد وتفشيهِ.¹

البيروقراطية وتعقيد الإجراءات: تؤدي البيروقراطية المفرطة والإجراءات الإدارية المعقدة إلى خلق "اختناقات" وفرص للفساد. فالمواطن الذي يواجه صعوبة في الحصول على خدمة أساسية قد يلجأ إلى دفع رشوة لتسريع الإجراءات أو تجاوز العقبات البيروقراطية، مما يُغذي الفساد الصغير.²

ضعف الرقابة وغياب المساءلة: إن غياب آليات رقابية فعالة، وضعف تطبيق العقوبات، يُشجع الفاسدين على الاستمرار في ممارساتهم دون خوف من المحاسبة. عندما لا تكون هناك عواقب حقيقية للفساد، يُصبح من السهل على الأفراد الانخراط فيه.

نقص الشفافية في الإدارة: عندما تكون المعلومات غير متاحة للجمهور، وتُتخذ القرارات في الظلام، فإن ذلك يُوفر بيئة مثالية للفساد. إن غياب الشفافية في الإنفاق العام، وعقود المشتريات، وعمليات التوظيف، يُمكن أن يُسهل عمليات الاختلاس واستغلال النفوذ.

الفساد السياسي وربط المصالح: عندما يتغلغل الفساد في المستويات العليا من السلطة السياسية، يُمكن أن يُصبح الفساد منهجياً. حيث تُستخدم المناصب السياسية لتحقيق مصالح شخصية أو لمجموعات معينة، وتُشرعن ممارسات الفساد من خلال التشريعات أو التعيينات التي تُخدم هذه المصالح.³

ضعف التشريعات أو عدم تطبيقها: قد توجد قوانين لمكافحة الفساد، ولكن إذا كانت هذه القوانين ضعيفة، أو لا يتم تطبيقها بصرامة، أو تُطبق بشكل انتقائي، فإنها تفقد فعاليتها. إن وجود ثغرات قانونية يُمكن أن يُستخدم للتحايل على القانون وتبرير الممارسات الفاسدة.

¹ عبيدي، محمد. الفساد وأسبابه في الدول النامية: تحليل اجتماعي وسياسي، مجلة الدراسات الاجتماعية، الكلية: العلوم الاجتماعية، سنة الإصدار: 2018، الجامعة: الجزائر. المجلد 15، العدد 2، ص 45-62.

² فوزي نور الدين، فريال مغربي، "مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة و أثرها على الإستراتيجيات الوطنية - الجزائر نموذجاً -"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 46 مارس 2017، ص 527.

³ بن عودة، حورية. الفساد السياسي وأسبابه وآثاره، مجلة البحوث القانونية والسياسية، الكلية: الحقوق والعلوم السياسية، سنة الإصدار: 2014، الجامعة: الجزائر. العدد 2، ص 210.

عدم استقلالية القضاء؛ يُعد القضاء المستقل والنزيه ركيزة أساسية لمكافحة الفساد. عندما يكون القضاء تابعاً للسلطة التنفيذية أو يتعرض للضغوط، فإن ذلك يُضعف قدرته على محاسبة الفاسدين وتطبيق القانون بإنصاف، مما يُرسخ ثقافة الإفلات من العقاب.

- الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية

- تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دوراً محورياً في تحديد مدى انتشار الفساد وقبوله في مجتمع ما.
- تراجع القيم الأخلاقية: عندما تتآكل القيم الأخلاقية كالأمانة، النزاهة، والعدل، ويُصبح الكسب السريع هو الهدف الأسى، فإن ذلك يُمهّد الطريق لانتشار الفساد. إن غياب الوازع الأخلاقي يُقلل من الموانع الفردية ضد الممارسات غير المشروعة.
- المحسوبية والواسطة: تُعد المحسوبية والواسطة من أخطر أشكال الفساد الاجتماعي، حيث يُفضل الأفراد بناءً على علاقاتهم الشخصية أو الأسرية بدلاً من الكفاءة والمؤهلات. هذا يُقوض مبدأ تكافؤ الفرص ويُسبب الإحباط لدى الأفراد، ويُعيق التنمية الحقيقية.
- التسامح المجتمعي مع الفساد: في بعض المجتمعات، قد يُنظر إلى بعض أشكال الفساد (كإكرامية أو واسطة بسيطة) على أنها جزء من الثقافة اليومية، مما يُقلل من خطورتها ويُساهم في تطبيعها. هذا التسامح يُضعف من الرفض المجتمعي للفساد ويُعيق جهود مكافحته.
- ضعف الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد: عندما لا يُدرك أفراد المجتمع الآثار المدمرة للفساد على حياتهم وعلى مستقبل بلادهم، فإنهم لا يُساهمون بفاعلية في مكافحته. إن نشر الوعي بمخاطر الفساد وأشكاله يُعد خطوة أساسية لحشد الدعم الشعبي لمكافحته.
- ضعف دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام: يُمكن للمجتمع المدني ووسائل الإعلام أن تلعب دوراً حاسماً في فضح الفساد ومحاسبة الفاسدين. ولكن في حال ضعف هذه المؤسسات أو تعرضها للقيود، فإن ذلك يُقلل من قدرتها على الرقابة والضغط، مما يُعطي مساحة أكبر للفساد لينتشر¹.

¹ - لويزة نجار ، دور الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الفساد ، مجلة التواصل ، المجلد 23 ، العدد 03 ، 2018 ، ص 87.

الفرع الرابع: الأسباب التكنولوجية والبنى التحتية

رغم أن التكنولوجيا تُعد أداة قوية لمكافحة الفساد، إلا أن نقص البنية التحتية التكنولوجية أو سوء إدارتها يمكن أن يُشكل بحد ذاته سبباً للفساد.

ضعف البنية التحتية الرقمية: في بعض المناطق أو الدول، قد يكون هناك نقص في البنية التحتية اللازمة لتطبيق الرقمنة الشاملة (مثل الإنترنت عالي السرعة، مراكز البيانات الآمنة). هذا النقص يُعيق التحول الرقمي ويُبقي على الأنظمة الورقية المعرضة للفساد.

ضعف أمن المعلومات والتهديدات السيبرانية: إن الأنظمة الرقمية إذا لم تكن مؤمنة بشكل كافٍ، فإنها قد تُصبح عرضة للاختراق والتلاعب بالبيانات، مما يُمكن الفاسدين من تغيير السجلات، أو سرقة المعلومات، أو إدخال بيانات خاطئة لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

الفجوة الرقمية: تُشير إلى الاختلافات في الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها بين فئات المجتمع المختلفة. هذه الفجوة يمكن أن تُستخدم كأداة للتمييز، حيث يحصل من لديه وصول ومعرفة بالتكنولوجيا على الخدمات بشكل أسرع وأسهل، بينما يُترك الآخرون عرضة للبيروقراطية والفساد التقليدي.

نقص الكفاءات الرقمية: يُمكن أن يُعيق نقص الموظفين المدربين على استخدام الأنظمة الرقمية أو صيانتها تطبيق التحول الرقمي بفعالية، ويُمكن أن يُفتح الباب أمام استغلال هذه النقص من قبل قلة تمتلك المعرفة التقنية.¹

- المطلب الثالث: أشكال وصور الفساد

يتخذ الفساد صوراً وأشكالاً متعددة تتناسب مع تنوع المجالات التي يمكن أن يتغلغل فيها، مما يعكس طبيعته المعقدة والمتطورة. تُصنف هذه الأشكال عادةً بناءً على طبيعة النشاط أو القطاع الذي يحدث فيه الفساد.

¹ بن عودة، حورية. الفساد السياسي وأسبابه وآثاره، مجلة البحوث القانونية والسياسية، الكلية: الحقوق والعلوم السياسية، سنة الإصدار: 2014، الجامعة: الجزائر. العدد 2، ص 212.

- الفرع الأول: الفساد السياسي والإداري

الفساد السياسي : يتعلق الفساد السياسي باستغلال السلطة السياسية لتحقيق مصالح شخصية أو حزبية ضيقة، على حساب المصلحة الوطنية. يشمل هذا النوع من الفساد ممارسات مثل الرشوة الانتخابية (شراء الأصوات)، واستغلال النفوذ في اتخاذ القرارات التشريعية أو التنفيذية التي تُخدم مصالح معينة، وتعيين الأقارب أو الأصدقاء المقربين في المناصب الحكومية العليا دون مراعاة الكفاءة والمؤهلات (المحسوبية والمحاصصة)، بالإضافة إلى تمويل الحملات الانتخابية بطرق غير مشروعة، واستخدام موارد الدولة لأغراض شخصية أو حزبية. يؤثر الفساد السياسي بشكل مباشر على مصداقية العملية الديمقراطية ويُضعف ثقة المواطنين في النظام السياسي.

الفساد الإداري : ينطوي الفساد الإداري على الانحراف عن أداء الواجبات الوظيفية الموكلة للموظفين العموميين بهدف تحقيق مكاسب شخصية أو للأخريين. ويُعد هذا النوع من الفساد الأكثر شيوعًا وتأثيرًا على الحياة اليومية للمواطنين. يشمل الرشوة (طلب أو قبول الأموال أو الهدايا مقابل أداء خدمة أو تجاوز القانون)، والاختلاس (استيلاء الموظف على أموال أو ممتلكات عامة أو خاصة وُضعت تحت تصرفه بحكم وظيفته)، والتزوير في الوثائق الرسمية أو السجلات، وإساءة استخدام المنصب لتحقيق مصالح شخصية أو للغير، والمحسوبية في التوظيف أو تقديم الخدمات، والتواطؤ في العقود الحكومية. يُعيق الفساد الإداري تقديم الخدمات العامة بكفاءة وعدالة، ويُهدر الموارد، ويُسبب إحباطًا عامًا.

- الفرع الثاني: الفساد الاقتصادي والمالي

تُشكل الجرائم الاقتصادية والمالية جزءًا كبيراً من صور الفساد، وتُسبب خسائر فادحة للاقتصاد الوطني.

الفساد الاقتصادي : يشمل الأفعال التي تؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني من خلال الممارسات غير المشروعة التي تُخل بالمنافسة وتُعطل النمو العادل. من أمثلته الاحتكار غير المشروع، التهريب الضريبي واسع النطاق، غسل الأموال (إخفاء المصدر غير المشروع للأموال)، التلاعب بأسعار السلع والخدمات، تهريب البضائع، واستيلاء الشركات أو الأفراد على المال العام من خلال عقود وهمية أو مشاريع غير

مكتملة يؤدي الفساد الاقتصادي إلى تشويه الأسواق، وهروب رؤوس الأموال، وتقليل الإيرادات الحكومية، مما يُعيق التنمية الاقتصادية الشاملة¹.

الفساد المالي : يتعلق بالجرائم المالية التي تستهدف الأموال والموارد المالية للدولة أو المؤسسات. يشمل ذلك الرشوة في الصفقات العمومية، الاختلاس من الميزانيات الحكومية، التزوير في السجلات المالية والمحاسبية، التلاعب في المناقصات والعقود الحكومية لمنحها لشركات معينة (غالبًا ما تكون مرتبطة بالمسؤولين)، والاستفادة من معلومات داخلية غير متاحة للعموم لتحقيق مكاسب غير مشروعة في البورصة أو الاستثمارات. يُساهم الفساد المالي في استنزاف الموارد المالية للدولة، ويُقلل من قدرتها على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

- الفرع الثالث: الفساد الاجتماعي والثقافي

لا يقتصر الفساد على الجوانب الاقتصادية والإدارية، بل يمتد ليشمل النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع، مُقوضًا قيمه ومبادئه.

الفساد الاجتماعي : يتجلى الفساد الاجتماعي في تدهور القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تُشكل أساس أي مجتمع سليم. يشمل ذلك انتشار الوساطة والمحسوبية على حساب الكفاءة والعدالة في الحصول على الحقوق والفرص (مثل التوظيف، الخدمات الصحية، التعليم)، وضعف الالتزام بالمعايير الأخلاقية في العلاقات الاجتماعية، وتجاهل حقوق الآخرين في سبيل تحقيق المصلحة الشخصية أو العائلية. عندما يُصبح الفساد جزءاً من العرف الاجتماعي المقبول، فإنه يُفقد المجتمع قدرته على محاربتة ويُصبح الأمر مُتأصلاً في العلاقات اليومية.

الفساد الثقافي : يشير الفساد الثقافي إلى تدهور الوعي الثقافي والفكري، وانتشار الأفكار السلبية التي تُبرر الفساد أو تُقلل من خطورته، أو تُشجع على الغش والخداع. يتضمن ذلك قبول ممارسات الفساد كأمر واقع أو حتى كـ "ذكاء"، وتراجع الالتزام بالقيم الوطنية والمجتمعية التي تُعلي من شأن النزاهة والعمل الشريف. يُؤثر هذا النوع من الفساد على النسيج الاجتماعي، ويُضعف من المناعة الذاتية للمجتمع ضد الفساد، ويُعيق جهود التغيير والإصلاح من خلال تشويه المفاهيم وقبول السلوكيات المنحرفة.²

¹. فوزي نور الدين، فريال مغربي المرجع السابق ، ص 529.

². فوزي نور الدين، فريال مغربي المرجع السابق ، ص 531.

- المبحث الثاني: الآليات القانونية لمكافحة الفساد

يُشكل الفساد، بمختلف صوره وأشكاله، تحديًا خطيرًا للدول والمجتمعات على المستويات كافة، فهو يقوض أسس الحكم الرشيد، ويُعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويُضعف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. وإدراكًا لخطورة هذه الظاهرة، سعت الدول، منفردةً وفي إطار التعاون الإقليمي والدولي، إلى وضع أطر قانونية وتشريعية لمكافحة الفساد. يهدف هذا المبحث إلى استعراض أبرز هذه الآليات القانونية، بدءًا بالصكوك الدولية التي تُشكل الأساس للتعاون العالمي، مرورًا بالجهود الإقليمية العربية، وانتهاءً بالتشريعات الوطنية، مع التركيز على الحالة الجزائرية كنموذج تطبيقي. إن وجود منظومة قانونية متكاملة وقوية يُعد شرطًا أساسيًا لردع الفاسدين، ومعاقيتهم، واسترداد الأموال المنهوبة، وبالتالي بناء بيئة أكثر نزاهة وشفافية.

- المطلب الأول: الآليات الدولية لمكافحة الفساد

تُمثل الآليات الدولية حجر الزاوية في الجهود العالمية لمكافحة الفساد، نظرًا للطبيعة العابرة للحدود لهذه الجريمة. وقد أدت هذه الآليات إلى إرساء مبادئ عامة، وتوحيد جهود الدول، وتسهيل التعاون القضائي والأمني لملاحقة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة. من أبرز هذه الصكوك الدولية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، والتي تُعد الإطار القانوني الأشمل والأكثر أهمية في هذا المجال.

- الفرع الأول: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)

تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد¹، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 ودخلت حيز النفاذ في 14 ديسمبر 2005، الصك الدولي الوحيد الملزم قانونًا لمكافحة الفساد. تُقدم الاتفاقية إطارًا شاملاً للدول لمواجهة الفساد بفعالية، وتُعالج خمسة مجالات رئيسية: التدابير الوقائية، التجريم وإنفاذ القانون، التعاون الدولي، استرداد الموجودات، والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات.

¹ الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) المرجع السابق، 2003.

لقد أقرت الاتفاقية مبادئ أساسية لمكافحة الفساد، منها مبدأ الشفافية والمساءلة، وتجرير طائفة واسعة من أفعال الفساد التقليدية والحديثة. ففي مجال التدابير الوقائية، تُطالب الاتفاقية الدول الأطراف بوضع سياسات فعالة لمكافحة الفساد، وإنشاء هيئات متخصصة للوقاية منه، وتعزيز الشفافية في الإدارة العامة، واعتماد مدونات سلوك للموظفين العموميين. كما تُشجع على مشاركة المجتمع المدني في هذه الجهود، وتؤكد على أهمية الوصول إلى المعلومات وحماية المبلغين عن الفساد.

أما في مجال التجريم وإنفاذ القانون، فتُلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتجريم مجموعة من الأفعال التي تُعد أشكالاً نموذجية للفساد، مثل الرشوة (الرشى في القطاعين العام والخاص)، واختلاس الممتلكات، واستغلال النفوذ، والإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية. كما تُشجع على تجريم الأفعال المتعلقة بالفساد التي تُرتكب من قبل كيانات قانونية (الشركات)، وتطالب الدول بتعزيز قدرات أجهزتها القضائية والشرطية على التحقيق والملاحقة القضائية لهذه الجرائم.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، تُسهل الاتفاقية التعاون القضائي بين الدول في المسائل المتعلقة بالفساد، مثل تسليم المجرمين، المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والإجراءات القضائية، ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، والتعاون في مجال إنفاذ القانون. وهذا يُعد أمرًا حيويًا نظرًا لطبيعة الفساد العابرة للحدود، والتي تتطلب جهودًا منسقة من عدة دول.

يُعد استرداد الموجودات أحد أبرز وأهم الابتكارات التي جاءت بها الاتفاقية، حيث تُولي اهتمامًا خاصًا لاسترداد الموجودات المتأتية من الفساد ونقلها إلى بلدانها الأصلية. تُقدم الاتفاقية آليات قانونية للمساعدة في تتبع، تجميد، ومصادرة، وإعادة الأموال والأصول المهربة، مما يُسهم في تعويض الدول المتضررة ويُحرم الفاسدين من ثمار جرائمهم.

وأخيرًا، تُشدد الاتفاقية على أهمية المساعدة التقنية وتبادل المعلومات، حيث تُشجع الدول المتقدمة على تقديم الدعم للدول النامية في بناء قدراتها المؤسسية والبشرية لمكافحة الفساد. كما تُعزز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول لتعزيز فعاليتها في هذا المجال.

تُعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مرجعاً أساسياً للدول عند صياغة أو تعديل قوانينها الوطنية لمكافحة الفساد، وقد أثرت بشكل كبير على التشريعات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الدول العربية والجزائر.

- الفرع الثاني: اتفاقيات دولية أخرى ذات صلة

إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، توجد صكوك دولية أخرى تُسهم بشكل غير مباشر في مكافحة الفساد من خلال التركيز على جوانب متصلة به.

. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرومو) 2000: تُعد هذه الاتفاقية، التي سبقت اتفاقية الفساد، مهمة لأنها تُجرم الأفعال المرتبطة بالجريمة المنظمة، مثل غسل الأموال، وعرقلة سير العدالة، وتقديم وإخفاء الأصول الإجرامية. غالباً ما يكون الفساد جزءاً لا يتجزأ من أنشطة الجريمة المنظمة، لذا تُوفر هذه الاتفاقية أدوات قانونية لمكافحة الأبعاد المتعلقة بالفساد ضمن سياق الجريمة المنظمة¹.

. الاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: مثل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF). تُقدم هذه التوصيات معايير دولية لمكافحة غسل الأموال، والتي تُعد أداة رئيسية للفسادين لإخفاء عائداتهم غير المشروعة. الالتزام بهذه التوصيات يُعزز من قدرة الدول على تتبع ومصادرة الأموال الناتجة عن الفساد².

. اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية 1997: تُركز هذه الاتفاقية بشكل خاص على تجريم الرشوة العابرة للحدود، والتي تُعد شكلاً شائعاً للفساد في المعاملات التجارية الدولية. تُلزم الدول الأطراف بتجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب في بلدانهم، مما يُعزز من جهود مكافحة الفساد في سياق التجارة والاستثمار الدوليين.

¹. الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرومو)، 2000.

². مجموعة العمل المالي (FATF)، التوصيات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح.

- المطلب الثاني: الآليات القانونية العربية لمكافحة الفساد

أدركت الدول العربية أهمية التعاون الإقليمي لمكافحة الفساد، نظراً للروابط الثقافية والتاريخية والجغرافية المشتركة. وقد أسفرت هذه الجهود عن إبرام اتفاقيات إقليمية تُعزز من التعاون بين الدول العربية في هذا المجال.

- الفرع الأول: الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد 2010

اعتمدت جامعة الدول العربية الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في عام 2010، ودخلت حيز النفاذ في عام 2012. تُعد هذه الاتفاقية خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الفساد.

تُقدم الاتفاقية إطاراً إقليمياً يتوافق إلى حد كبير مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولكنها تُركز على السياق العربي. تُغطي الاتفاقية مجالات رئيسية تشمل¹:

. التدابير الوقائية: تُشجع الدول الأطراف على تبني سياسات وقائية لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، وتطوير مدونات سلوك للموظفين العموميين، وحماية المبلغين عن الفساد.

. التجريم: تُلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتجريم مجموعة من أفعال الفساد، مثل الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، الإثراء غير المشروع، وغسل الأموال، وذلك بما يتناسب مع تشريعاتها الوطنية.

. التعاون العربي: تُعزز الاتفاقية التعاون القضائي والأمني بين الدول العربية في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة، تسليم المجرمين، تبادل المعلومات والخبرات، والتحقيقات المشتركة.

استرداد الأموال: تُشدد الاتفاقية على أهمية استرداد الأموال والأصول المنهوبة وتهريبها إلى الخارج، وتُقدم آليات لتعزيز التعاون في هذا المجال بين الدول العربية.

¹ - الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، جامعة الدول العربية، س 2010.

تُساهم الاتفاقية العربية في توحيد الجهود العربية لمواجهة الفساد، وتُوفر إطاراً للتعاون الإقليمي يُكمل الجهود الدولية.

الفرع الثاني: جهود عربية أخرى ذات صلة

بالإضافة إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، هناك مبادرات وجهود عربية أخرى تُسهم في تعزيز النزاهة والشفافية.

. مجلس وزراء الداخلية العرب: يُساهم المجلس في تعزيز التعاون الأمني بين الدول العربية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك جرائم الفساد المرتبطة بها، من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود الأمنية.

. المنظمة العربية للتنمية الإدارية: تُقدم المنظمة العربية للتنمية الإدارية الدعم الفني والمشورة للدول العربية في مجال تطوير الإدارة العامة، وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد، والشفافية، والمساءلة، مما يُسهم في بناء أنظمة إدارية أقل عرضة للفساد.

. المبادرات الوطنية والإقليمية: العديد من الدول العربية أطلقت مبادرات وخططاً وطنية لمكافحة الفساد، تُركز على تعزيز الشفافية، وتقوية أجهزة الرقابة، وتطوير التشريعات. كما تُشارك بعض الدول في شبكات إقليمية لتبادل الخبرات في هذا المجال.

- المطلب الثالث: الآليات القانونية الوطنية لمكافحة الفساد

تُعد التشريعات الوطنية هي الخط الأول والأساسي لمكافحة الفساد، حيث تُجرم الأفعال الفاسدة، وتُحدد العقوبات، وتُنشئ المؤسسات المتخصصة لمكافحة الفساد. وقد قامت الجزائر، على غرار العديد من الدول، بتطوير منظومة قانونية لمكافحة الفساد، استجابة لالتزاماتها الدولية والإقليمية، ولتلبية الاحتياجات الوطنية لمواجهة هذه الظاهرة.

- الفرع الأول: القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

يُعد القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، التشريع الأساسي في الجزائر الذي يُعالج ظاهرة الفساد بشكل شامل. جاء هذا القانون تجسيدا

لالتزامات الجزائر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويعكس إرادة سياسية قوية لمواجهة هذه الجريمة¹.

–التجريم: يُجرم القانون 01-06 طائفة واسعة من الأفعال التي تُعتبر فسادًا، تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

– الرشوة: سواء كانت رشوة موظف عمومي (المادة 25)، أو رشوة في القطاع الخاص (المادة 28)، أو رشوة أجنبية.

– اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو استعمالها غير المشروع في القطاع العام (المادة 29).

– استغلال النفوذ (المادة 32).

– الإثراء غير المشروع (المادة 37): والذي يُعرف بأنه زيادة كبيرة وغير مبررة في ثروة موظف عمومي لا تتناسب مع دخله المشروع.

– تضارب المصالح (المادة 34).

– قبول الهدايا أو أي منافع أخرى غير مستحقة (المادة 35).

– غسل عائدات الفساد (المادة 33).

– عرقلة سير العدالة (المادة 38).

– المشاركة والتواطؤ والشروع في ارتكاب جرائم الفساد.²

– التدابير الوقائية: يُركز القانون على تعزيز التدابير الوقائية، من خلال:

– إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

– تعزيز الشفافية في الإدارة العامة وفي المالية العمومية.

– وضع قواعد حول الإفصاح عن الذمة المالية للموظفين العموميين.

– حماية المبلغين عن الفساد والشهود والخبراء.

¹ القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 14، الصادر بتاريخ 08 مارس 2006.

² مواد القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادر بتاريخ 08 مارس 2006.

– تعزيز دور المجتمع المدني في الوقاية من الفساد.

. التعاون الدولي: يُسهل القانون التعاون الدولي مع الدول الأخرى في مجال مكافحة الفساد، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة، ويشمل ذلك تبادل المعلومات، المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين، واسترداد الموجودات.

. المؤسسات المكلفة بالمكافحة: أنشأ القانون 01-06 الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وهي مؤسسة مستقلة تُعنى بوضع استراتيجيات الوقاية، ومراقبة تطبيق القوانين، وتلقي البلاغات والشكاوى المتعلقة بالفساد. كما يُعزز دور أجهزة الرقابة الأخرى مثل مجلس المحاسبة، والمفتشية العامة للمالية، والنيابة العامة، والأجهزة الأمنية.

- الفرع الثاني: قوانين جزائية أخرى مكملة لمكافحة الفساد

بالإضافة إلى القانون 01-06، توجد مجموعة من القوانين والتشريعات الجزائية الأخرى التي تُسهم في تعزيز منظومة مكافحة الفساد بشكل مباشر أو غير مباشر:

. قانون الإجراءات الجزائية: يُحدد هذا القانون القواعد الإجرائية للتحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها، من حيث الضبط القضائي، النيابة العامة، قضاء التحقيق، والمحاكمة، والظعن في الأحكام، وكيفية تنفيذها. كما يُعزز من دور النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية في قضايا الفساد.

. القانون الجنائي (قانون العقوبات): يحتوي على مواد تُجرم بعض الأفعال التي تُصنف لاحقاً ضمن جرائم الفساد قبل صدور القانون 01-06، مثل الرشوة، الاختلاس، التزوير، استغلال الوظيفة، والإضرار بالمال العام. هذه المواد تُشكل الأساس القانوني لتجريم الأفعال الفاسدة.

. قانون تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام: يُعد هذا القانون حيويًا في مكافحة الفساد المتعلق بالمشتريات العمومية والعقود الحكومية. يُركز على مبادئ الشفافية، المنافسة العادلة، المساواة بين المتعهدين، وتطبيق إجراءات صارمة لضمان نزاهة الصفقات وتقليل فرص التلاعب والرشوة والمحسوبية فيها.

. قوانين المالية وميزانية الدولة: تُحدد هذه القوانين قواعد إدارة المال العام، والميزانية، والإنفاق، والإيرادات. تُساهم في مكافحة الفساد من خلال وضع آليات للرقابة المالية، وتحديد المسؤوليات، وفرض الشفافية في إدارة الموارد المالية للدولة.

. قوانين تبييض الأموال وتمويل الإرهاب: تُساهم هذه القوانين في تتبع ومصادرة الأموال غير المشروعة الناتجة عن الفساد، وذلك عن طريق وضع آليات للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، ومراقبة التدفقات المالية، وتجميد الأصول المشتبه بها.

. قانون الوظيفة العمومية: يُحدد هذا القانون القواعد المنظمة للتوظيف، الترقية، الواجبات، والحقوق للموظفين العموميين. يُساهم في مكافحة الفساد من خلال وضع معايير واضحة للتعيينات والترقيات، وتحديد الواجبات الأخلاقية للموظفين، وتوضيح المخالفات والعقوبات الإدارية.

. قوانين مكافحة التهريب والجمارك: تُساهم هذه القوانين في مكافحة الفساد الذي يُمارس في نقاط الحدود والموانئ، والمتعلق بتهريب البضائع والتهرب من الرسوم الجمركية، مما يُؤثر سلباً على الإيرادات الوطنية ويُغذي الاقتصاد غير الرسمي.

تُشكل هذه المنظومة القانونية المتكاملة، إلى جانب الجهود المؤسسية، إطاراً قوياً لمواجهة الفساد في الجزائر. ومع ذلك، فإن فعالية هذه القوانين تعتمد بشكل كبير على مدى تطبيقها الفعال، وقوة المؤسسات المكلفة بإنفاذها، وتعاون كافة الأطراف من مجتمع مدني وقطاع خاص ومواطنين في الإبلاغ عن الفساد ومكافحته.

الفصل الثاني: الرقمنة كآلية حديثة
لمكافحة الفساد

- يتكون هذا الفصل من مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: تطبيقات الرقمنة في مجال الإدارة العامة والخدمة العمومية.

المبحث الثاني: أهمية الرقمنة في مكافحة الفساد بالنسبة للإدارة والمواطن.

- المبحث الأول: تطبيقات الرقمنة في مجال الإدارة العامة والخدمة العمومية

تُعد تطبيقات الرقمنة في الإدارة العامة والخدمة العمومية حجر الزاوية في تحقيق التحول الرقمي الشامل، حيث تسهم في تبسيط الإجراءات، تعزيز الشفافية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والقطاع الخاص. إن تبني هذه التطبيقات يُمكن الحكومات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء جسور الثقة مع الجمهور، ومحاربة الفساد من خلال الحد من التفاعلات البشرية، وتعزيز المساءلة، وتتبع المعاملات بدقة¹.

- المطلب الأول: الخدمات الرقمية

تُمثل الخدمات الرقمية نقلة نوعية في علاقة المواطن بالإدارة، فهي تُتيح الوصول إلى الخدمات الحكومية بكفاءة وسهولة من أي مكان وفي أي وقت، دون الحاجة للحضور الشخصي أو المرور بإجراءات بيروقراطية معقدة. هذه الخدمات لا تُوفر الوقت والجهد فحسب، بل تُقلل أيضاً من فرص الفساد من خلال أتمتة العمليات وتوحيد المعايير².

- الفرع الأول: الحكومة الإلكترونية

تُمثل الحكومة الإلكترونية (E-Government) تحولاً جذرياً في طريقة عمل الإدارة العامة، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً. وهي لا تقتصر على مجرد تقديم معلومات على الإنترنت، بل تتجاوز ذلك لتشمل تفاعلاً كاملاً بين الحكومة والمواطنين (G2C)، والحكومة والأعمال (G2B)، والحكومة والحكومة (G2G)، وحتى الحكومة والموظفين (G2E)

¹ بن خيرة، ناصر. "الحكومة الإلكترونية كأداة للحد من الفساد الإداري". مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2 العفرون، العدد 10، سنة 2021، ص. 87.

² حمداني، سليم. الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في العالم العربي. دار الهدى، الجزائر، 2020، ص. 45.

تهدف الحكومة الإلكترونية إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية تُساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في مكافحة الفساد.

- تحسين جودة الخدمات: من خلال توفير خدمات أسرع وأكثر دقة ويسراً، مما يُقلل من حاجة المواطن للبحث عن "وساطة" أو دفع رشوة لتسريع معاملاته. فمثلاً، تقديم طلبات التراخيص، دفع الضرائب، أو تسجيل المواليد عبر الإنترنت يُقلل من الاحتكاك المباشر مع الموظفين، الذي يُعد بيئة خصبة لنمو الفساد.

- زيادة الشفافية والمساءلة: تُتيح الأنظمة الإلكترونية تتبع كل خطوة في سير المعاملات، وتسجيل البيانات بدقة، مما يُصعب إخفاء أي مخالفات. كما تُمكن الحكومة الإلكترونية من نشر المعلومات والتشريعات والقرارات الحكومية بسهولة، مما يُعزز من مبدأ الشفافية ويُسهل على المواطنين مراقبة أداء الإدارة.

- تقليل البيروقراطية: تُسهّم الحكومة الإلكترونية في تبسيط الإجراءات، إلغاء الخطوات غير الضرورية، ودمج الخدمات المتشابهة. هذا التبسيط يُقلل من التعقيد الذي يُمكن أن يُستغل من قبل الفاسدين لطلب رشاوى مقابل تسهيل الإجراءات.

- تفعيل المشاركة المجتمعية: تُمكن بعض منصات الحكومة الإلكترونية المواطنين من تقديم الشكاوى، والاقتراحات، وحتى الإبلاغ عن حالات الفساد، مما يُعزز من دور المواطن كشريك في الرقابة والمحاسبة¹.

- الحد من الإنفاق غير الضروري: تُساعد أتمتة العمليات في تقليل الحاجة إلى المستندات الورقية، والمساحات المكتبية، والجهد البشري، مما يُقلل من التكاليف التشغيلية ويُوجه الموارد بشكل أكثر كفاءة، ويُقلل من فرص هدر المال العام.

تُعد الحكومة الإلكترونية بذلك أداة قوية لتحقيق الإدارة الرشيدة، وتقليل فرص الفساد، وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن من خلال تقديم خدمات فعالة وشفافة ومتاحة للجميع.

¹. الطيب، رفيق. "الحكومة الإلكترونية كوسيلة لتحقيق الشفافية وتعزيز الثقة في الإدارة". مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 15، 2022، ص. 101.

- المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مجال الإدارة العامة والخدمة العمومية

لا تقتصر تطبيقات الرقمنة على الحكومة الإلكترونية فقط، بل تمتد لتشمل مجموعة واسعة من تكنولوجيا المعلومات التي تُعزز من فعالية الإدارة العامة وتُساهم في الحد من الفساد عبر آليات متعددة، بدءًا من إدارة الموارد البشرية وصولاً إلى أنظمة الرقابة والشفافية.

- الفرع الأول: إدارة الموارد البشرية الرقمية

تُمكن الرقمنة من إدارة الموارد البشرية في القطاع العام بكفاءة وشفافية أكبر من خلال الأنظمة الإلكترونية المتطورة. هذه الأنظمة تُوفر بيئة عمل تتسم بالعدالة والوضوح في التعامل مع الموظفين، مما يُقلل بشكل كبير من فرص الفساد والمحسوبية¹.

وتشمل تطبيقاتها ما يلي:²

- قواعد بيانات الموظفين الشاملة: تُسجل الأنظمة الرقمية جميع بيانات الموظفين، بما في ذلك المؤهلات، الخبرات، الأداء، والسجل التأديبي، في قاعدة بيانات مركزية. هذا يُسهل الوصول إلى المعلومات الدقيقة والتحقق منها، ويُقلل من إمكانية التزوير في السير الذاتية أو التلاعب بالبيانات لغرض التوظيف أو الترقية.

- الأتمتة في عمليات التوظيف والترقية: تُسهل الأنظمة الإلكترونية عمليات الإعلان عن الوظائف، استلام طلبات التوظيف، وفرزها آلياً بناءً على معايير محددة مسبقاً. كما تُمكن من إدارة عمليات الامتحانات والمقابلات بشكل أكثر شفافية وعدالة. وفيما يخص الترقيات، تُساعد الأنظمة الرقمية في تحديد الموظفين المؤهلين بناءً على الأداء والمعايير المحددة، مما يُقلل من تدخل العوامل الشخصية أو المحسوبية في اتخاذ القرارات.

¹ خالد، نادية. "التحول الرقمي والحد من الفساد في الإدارة العمومية". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد 18، 2023، ص. 105.

² الطيب، أحمد، التحديات التقنية في التحول الرقمي وأثرها على مكافحة الفساد، مجلة علوم الحاسوب وتقنية المعلومات، المجلد 12، العدد 3، ص 89-104.

- إدارة الرواتب والأجور: تُسهل الأنظمة الرقمية إدارة الرواتب والأجور بشكل دقيق ومنظم، وتُقلل من فرص التلاعب في الرواتب، أو تسجيل موظفين وهميين، أو دفع مكافآت غير مستحقة. فكل عملية دفع تُسجل إلكترونياً وتُمكن من التدقيق والمراجعة بسهولة.
- متابعة الأداء والتقييم: تُمكن الأنظمة الرقمية من متابعة أداء الموظفين بشكل مستمر وموضوعي، وربط التقييمات بالأهداف المحددة. هذا يُعزز من مبدأ المساءلة ويُقلل من إمكانية استغلال التقييمات لتحقيق مصالح شخصية أو ظلم الموظفين.
- الحد من المحسوبية والواسطة: من خلال توحيد المعايير وأتمتة العمليات، تُقلل إدارة الموارد البشرية الرقمية من التدخل البشري في اتخاذ القرارات الحساسة مثل التوظيف والترقية، مما يُضعف من تأثير المحسوبية والواسطة، ويُعزز مبدأ تكافؤ الفرص والجدارة.
- إن رقمنة إدارة الموارد البشرية تُسهم في بناء قوة عاملة حكومية أكثر كفاءة، ونزاهة، ومحاسبة، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات العامة ويُقلل من فرص الفساد.

- الفرع الثاني: أنظمة الرقابة والتدقيق الرقمية

- تُوفر الأنظمة الرقمية أدوات قوية وغير مسبقة للمراقبة والتدقيق المالي والإداري، مما يُعزز من قدرة المؤسسات على كشف الفساد ومنعه. فمن خلال قواعد البيانات المركزية، والتحليلات الآلية، والذكاء الاصطناعي، يُمكن تتبع المعاملات المالية والإدارية بدقة غير متوفرة في الأنظمة التقليدية.
- وتشمل أهم تطبيقاتها¹:

- أنظمة التدقيق المالي الإلكتروني: تُمكن هذه الأنظمة من مراجعة الحسابات المالية بشكل آلي، وتحديد أي تباينات أو معاملات مشبوهة. بدلاً من التدقيق اليدوي الذي يستغرق وقتاً طويلاً ويكون عرضة للأخطاء أو التلاعب، يُمكن للأنظمة الرقمية تحليل ملايين المعاملات في وقت قصير، وتنبيه المدققين إلى الأنماط غير الطبيعية التي قد تشير إلى فساد مالي، مثل تضخم الفواتير أو تكرار الدفعات.

¹. خالد، نادية، المرجع السابق، ص. 109.

- نظم تتبع العقود والمشتريات الحكومية: تُتيح هذه الأنظمة الشفافية الكاملة في عمليات التعاقد والشراء، من مرحلة الإعلان عن المناقصات، مروراً بتقديم العروض، وصولاً إلى اختيار الموردين وتوقيع العقود. يُمكن تتبع كل خطوة رقمياً، مما يُقلل من فرص التلاعب، الرشوة، أو التواطؤ، ويُسهل على الجهات الرقابية التحقق من مدى الامتثال للقوانين والمعايير.

- قواعد البيانات المركزية والربط الشبكي: تُمكن من جمع البيانات من مختلف الأجهزة الحكومية في نظام واحد، مما يُتيح رؤية شاملة للعمليات الحكومية. هذا الربط يُقلل من فرص إخفاء المعلومات أو التلاعب بها، ويُسهل على هيئات الرقابة تتبع مسار المعاملات عبر الإدارات المختلفة، وتحديد النقاط الضعيفة التي يُمكن أن يستغلها الفاسدون.

- تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics): تُمكن هذه التقنية من تحليل كميات هائلة من البيانات للكشف عن الأنماط والسلوكيات التي قد تُشير إلى وجود فساد. على سبيل المثال، يُمكن تحليل بيانات الموظفين، المعاملات المالية، وسجلات المشتريات لتحديد العلاقات المشبوهة، أو الانحرافات عن المعايير، أو وجود شبكات فساد.

- أنظمة الإبلاغ الآلية عن المخالفات: تُوفر بعض الأنظمة الرقمية قنوات آمنة ومُشفرة للموظفين والمواطنين للإبلاغ عن حالات الفساد أو المخالفات، مع ضمان حماية هوية المبلغ. هذا يُشجع على الإبلاغ ويزيد من فرص كشف الفساد¹.

بفضل هذه الأنظمة، تُصبح الإدارة أكثر فعالية في منع الفساد وكشفه، وتعزيز ثقافة المساءلة والنزاهة داخل المؤسسات

- الفرع الثالث: البيانات المفتوحة والشفافية الرقمية

يُعد مبدأ البيانات المفتوحة (Open Data) أحد الركائز الأساسية للشفافية الرقمية، وهو يُشكل أداة قوية لمكافحة الفساد من خلال تمكين المواطنين والمجتمع المدني من الوصول إلى المعلومات الحكومية

¹. غزال، نادية. العدالة الإلكترونية ومكافحة الجريمة السيبرانية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الكلية: الحقوق، سنة: 2022، الجامعة: القاهرة. العدد 10، ص 99.

ومعالجتها، تقوم فكرة البيانات المفتوحة على جعل البيانات الحكومية متاحة للجمهور بتنسيقات قابلة للقراءة آلياً، مما يُمكن من إعادة استخدامها وتحليلها بحرية.¹

إن تطبيق مبدأ البيانات المفتوحة يُسهم في تعزيز الشفافية الرقمية بعدة طرق:

- تعزيز الرقابة الشعبية: عندما تكون البيانات المتعلقة بالإنفاق العام، العقود الحكومية، الميزانيات، وأداء المؤسسات متاحة للجمهور، يُمكن للمواطنين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ممارسة دور رقابي فعال. يُمكنهم تحليل هذه البيانات للكشف عن أي شبهات فساد، أو هدر للموارد، أو تضارب في المصالح.
- الحد من الفساد: تُقلل الشفافية التي تُوفرها البيانات المفتوحة من فرص الفساد بشكل كبير. فمعرفة الفاسدين بأن معاملاتهم وبياناتهم قد تُكشف للجمهور تُشكل رادعاً قوياً لهم. كما أن نشر البيانات يُمكن أن يُفضح الممارسات غير الشفافة أو غير القانونية التي قد تحدث في غياب الرقابة العلنية.
- تحسين اتخاذ القرار: تُمكن البيانات المفتوحة الباحثين، الشركات، والمجتمع المدني من تحليل السياسات الحكومية، وتقديم توصيات مبنية على أدلة، مما يُحسن من جودة القرارات الحكومية ويجعلها أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع.
- بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين: عندما تُظهر الحكومة التزامها بالشفافية من خلال نشر البيانات، فإن ذلك يُعزز من ثقة المواطنين فيها، ويُشجع على المشاركة المدنية، ويُقلل من الشكوك حول سوء الإدارة أو الفساد.
- الابتكار الاقتصادي والاجتماعي: تُتيح البيانات المفتوحة فرصاً للشركات الناشئة والمطورين لإنشاء تطبيقات وخدمات جديدة تُفيد المجتمع، وذلك باستخدام البيانات الحكومية المتاحة، مما يُسهم في النمو الاقتصادي ويُعزز من الحوكمة الرشيدة.
- إن التزام الإدارة العامة بمبادئ البيانات المفتوحة والشفافية الرقمية يُعد خطوة أساسية نحو بناء حكومة أكثر نزاهة، كفاءة، ومساءلة، تُساهم بفاعلية في مكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة.

¹ خالد، نادية، مرجع سابق، ص. 111.

المبحث الثاني: أهمية الرقمنة في مكافحة الفساد بالنسبة للإدارة والمواطن

تُمثل الرقمنة تحولاً جذرياً في أساليب الحكم والإدارة، حيث تُقدم حلولاً مبتكرة وفعالة للتحديات التي تُعيق التنمية، وفي مقدمتها ظاهرة الفساد. إن قدرة التكنولوجيا على تعزيز الشفافية، أتمتة الإجراءات، وتقليل التدخل البشري تُعزز من دورها كآلية حاسمة في الوقاية من الفساد ومكافحته. لا يقتصر تأثير الرقمنة على تحسين أداء الإدارة فحسب، بل يمتد ليشمل تمكين المواطن، وبناء جسور الثقة بينه وبين مؤسسات الدولة. يهدف هذا المبحث إلى تحليل الأهمية الاستراتيجية للرقمنة في مكافحة الفساد، مع التركيز على المنافع التي تُقدمها لكل من الإدارة والمواطن.

- المطلب الأول: أهمية الرقمنة للإدارة في مكافحة الفساد

تُساهم الرقمنة بشكل كبير في تعزيز نزاهة وفعالية الإدارة العامة من خلال آليات متعددة تُعالج نقاط الضعف التقليدية التي تُعد بؤراً لتفشي الفساد. إن التحول نحو الحكومة الرقمية يُمكن الإدارة من بناء أنظمة أكثر حصانة ضد الممارسات الفاسدة، وتحسين الأداء العام للمؤسسات الحكومية¹.

- الفرع الأول: تعزيز الشفافية والمساءلة الإدارية

تُعد الشفافية والمساءلة من الركائز الأساسية لمكافحة الفساد، وتُمكن الرقمنة الإدارة من تحقيقها بفاعلية غير مسبوقة. فالنظم الرقمية تُسجل جميع المعاملات والإجراءات الإدارية والمالية بدقة عالية، مما يجعلها قابلة للتتبع والتدقيق في أي وقت. هذا يُقلل من مساحات العمل غير الرسمية أو الخفية التي يُمكن أن ينمو فيها الفساد، حيث لا مجال لإخفاء السجلات أو تدميرها بسهولة كما في الأنظمة الورقية².

— تتبع المعاملات الرقمي: من خلال الأنظمة المتكاملة، يُمكن تتبع كل خطوة في سير المعاملات، من تقديم الطلب إلى إصدار القرار، مع تسجيل تاريخ ووقت كل إجراء والموظف المسؤول عنه. هذا التتبع الدقيق يُعزز من مبدأ المساءلة، فالمسؤولية تُصبح واضحة ومُحددة، مما يُصعب على الموظفين الفاسدين التملص من مسؤولياتهم أو إلقاء اللوم على الآخرين.

¹ لوقارة، إبتسام وهبة أم. «التحول الرقمي في الجزائر بين الآفاق والتحديات». مجلة البشائر الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد – بشار، 2023، المجلد 8، العدد 01،

² خالد، نادية، مرجع سابق، ص. 117.

- الإفصاح عن المعلومات: تُمكن الرقمنة الإدارة من نشر المعلومات المتعلقة بالميزانيات، العقود الحكومية، المناقصات، المشاريع، والتشريعات بانتظام وسهولة عبر المنصات الإلكترونية. هذا الإفصاح العلني يُعزز من الشفافية ويُقلل من فرص التلاعب أو التواطؤ، حيث يُمكن للجمهور والجهات الرقابية والمجتمع المدني مراقبة هذه العمليات بشكل فعال.
- الوصول إلى البيانات والتحليلات: تُتيح الأنظمة الرقمية الوصول السريع إلى كميات هائلة من البيانات، مما يُمكن المدققين والمراقبين من إجراء تحليلات معمقة للكشف عن أي تباينات أو أنماط مشبوهة قد تُشير إلى وجود فساد. كما يُمكن استخدام أدوات تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics) للكشف عن شبكات الفساد المعقدة أو الممارسات غير النظامية التي يصعب اكتشافها بالطرق التقليدية.
- الحد من تقدير الموظف: تُقلل النظم الرقمية من السلطة التقديرية للموظفين في اتخاذ القرارات، حيث تُصبح الإجراءات مُحددة سلفًا ومؤتمتة. هذا التقييد للسلطة التقديرية يُزيل أحد أهم العوامل المُشجعة على الفساد، وهو إمكانية الموظف في التحكم بمصير المعاملة بناءً على مصالحه الشخصية.
- الفرع الثاني: تقليل التدخل البشري وأتمتة العمليات

يُعد التدخل البشري المباشر في الإجراءات الحكومية أحد أبرز بؤر الفساد، حيث يُتيح فرصًا للتفاعل الشخصي الذي يُمكن أن يُستغل لطلب الرشاوى أو تقديم المحسوبية. تُعالج الرقمنة هذه المشكلة من خلال أتمتة العمليات وتقليل الحاجة إلى هذا التفاعل¹.

- أتمتة الخدمات والإجراءات: من خلال تحويل الخدمات اليدوية إلى خدمات إلكترونية، يتم إنجاز العديد من المهام والعمليات بشكل آلي بالكامل أو شبه آلياً. فمثلاً، يمكن تقديم طلب للحصول على وثيقة أو رخصة، أو دفع فاتورة، أو تسجيل شركة عبر الإنترنت دون الحاجة إلى زيارة المكاتب الحكومية أو التفاعل المباشر مع الموظفين. هذا يُقلل من فرص الرشوة أو الوساطة بشكل كبير.
- توحيد المعايير والقرارات: تُطبق الأنظمة الرقمية معايير وقواعد موحدة على جميع المعاملات، مما يُزيل أي مجال للتمييز أو المحاباة. فجميع الطلبات تُعالج بنفس الطريقة وبنفس الشروط،

¹ وهبة أمالوقارة إبتسام، المرجع السابق، ص 23.

بغض النظر عن هوية مقدم الطلب، مما يُعزز من العدالة ويُقلل من فرص الفساد المبني على العلاقات الشخصية.

- تقليل الاحتكاك المباشر: كلما قل الاحتكاك المباشر بين مقدم الخدمة (الموظف) وملتقي الخدمة (المواطن أو الشركة)، كلما قلت فرص طلب أو عرض الرشاوى. فالنظام الرقمي يُصبح هو الواجهة الأساسية للتعامل، مما يُقلل من التفاعل الشخصي الذي يمكن استغلاله لممارسات فاسدة.

- الحد من الخطأ البشري والتلاعب: تُقلل الأتمتة من الأخطاء البشرية التي قد تحدث في الإجراءات اليدوية، كما تُصعب التلاعب بالوثائق أو السجلات، حيث يتم حفظ البيانات بشكل آمن ومُشفّر في الأنظمة الرقمية.

- الفرع الثالث: تحسين الكفاءة وفعالية الأداء

لا تُعالج الرقمنة الفساد بشكل مباشر فقط، بل تُساهم أيضاً في تحسين الكفاءة وفعالية الأداء الإداري، مما يُقلل بشكل غير مباشر من فرص الفساد ويُعزز من الحوكمة الرشيدة¹.

- تسريع الإجراءات والخدمات: تُمكن الأنظمة الرقمية الإدارة من معالجة كميات كبيرة من البيانات والطلبات بسرعة ودقة فائقة مقارنة بالأنظمة اليدوية. هذا التسريع يُقلل من فترات الانتظار ويُعجل من إنجاز المعاملات، مما يُقلل من الإحباط الذي قد يدفع المواطنين إلى دفع رشاوى لتسريع خدماتهم.

- تخفيض التكاليف التشغيلية: تُقلل الأتمتة من الحاجة إلى استخدام الورق، والطباعة، والمساحات التخزينية المادية، والجهد البشري المطلوب لإنجاز المهام الروتينية. هذا التخفيض في التكاليف يُوفر موارد كبيرة يُمكن إعادة توجيهها نحو الخدمات الأساسية أو المشاريع التنموية، مما يُقلل من هدر المال العام ويُعزز من كفاءة الإنفاق.

- تحسين تخصيص الموارد: تُوفر الأنظمة الرقمية بيانات دقيقة حول استخدام الموارد، وتوزيعها، وأوجه إنفاقها. هذه البيانات تُمكن الإدارة من اتخاذ قرارات أفضل بشأن تخصيص الموارد بشكل

¹ خالد، نادية، المرجع سابق، ص. 109.

أكثر كفاءة وشفافية، وتحديد أي أوجه قصور أو هدر، مما يُقلل من فرص الاختلاس أو سوء الإدارة.

- تعزيز التخطيط الاستراتيجي: تُمكن البيانات والمعلومات المُجمعة رقمياً الإدارة من وضع خطط استراتيجية أكثر واقعية وفعالية، مبنية على تحليل دقيق للوضع الراهن والاحتياجات المستقبلية. هذا يُقلل من القرارات العشوائية أو التي تخدم مصالح خاصة، ويُعزز من التخطيط الموجه نحو المصلحة العامة.

- **المطلب الثاني: أهمية الرقمنة للمواطن في مكافحة الفساد**

تُعد الرقمنة قوة تمكينية للمواطنين، فهي تُعزز من حقوقهم، تُسهل وصولهم إلى الخدمات، وتُمكنهم من ممارسة دور رقابي فعال، مما يُساهم في بناء الثقة بين الحكومة والمجتمع ويُقلل من تعرض المواطن لممارسات الفساد.¹

- **الفرع الأول: تسهيل الوصول إلى الخدمات وتقليل فرص الابتزاز**

من أبرز المنافع التي تُقدمها الرقمنة للمواطن هي تسهيل وصوله إلى الخدمات الحكومية بشكل مُيسر وآمن، مما يُقلل بشكل مباشر من فرص الابتزاز أو الرشوة التي قد يتعرض لها في الأنظمة التقليدية.

• سهولة الوصول والراحة: تُمكن الخدمات الرقمية المواطنين من إنجاز معاملاتهم الحكومية من منازلهم أو مكاتبهم، أو حتى من هواتفهم الذكية، في أي وقت ومن أي مكان. هذا يُوفر عليهم عناء التنقل، والوقوف في طوابير طويلة، والتعامل مع الإجراءات المعقدة.

• الحد من الاحتكاك المباشر: تُقلل المعاملات الرقمية من الحاجة إلى التفاعل المباشر بين المواطن والموظف، وهو ما يُعد بيئة خصبة لطلب الرشواي أو ممارسة الابتزاز. عندما تُصبح المعاملة إلكترونية، يتم التعامل معها وفقاً لقواعد مُحددة مسبقاً من قبل النظام، مما يُزيل العنصر البشري الذي يُمكن أن يُستغل للفساد.

¹. خالد، نادية. "التحول الرقمي والحد من الفساد في الإدارة العمومية". مرجع سابق، ص. 105.

- توفير الوقت والمال: تُساهم الرقمنة في توفير الوقت الذي يُهدر في الإجراءات البيروقراطية والتنقل، كما تُقلل من التكاليف غير الرسمية التي قد يدفعها المواطن في سبيل تسريع معاملاته أو الحصول على حقوقه. هذا يُعزز من كفاءة حياة المواطن ويُقلل من العبء المالي غير المبرر.
- الشفافية في سير المعاملات: تُتيح العديد من المنصات الرقمية للمواطنين تتبع سير طلباتهم أو معاملاتهم خطوة بخطوة. هذا التتبع يُعطي المواطن شعوراً بالتحكم والشفافية، ويُمكنه من معرفة حالة طلبه، ومن هو المسؤول عنه في كل مرحلة، مما يُقلل من القلق ويُحرم الموظفين من فرص التلاعب بالمعاملات.

- الفرع الثاني: تعزيز الثقة في المؤسسات وبناء الوعي بالحقوق

- عندما يرى المواطن أن الحكومة تُقدم خدماتها بشفافية، عدالة، وكفاءة، فإن ثقته في مؤسسات الدولة تزداد. تُساهم الرقمنة في بناء هذه الثقة من خلال تعزيز النزاهة والمساءلة.
- زيادة الثقة والمصداقية: عندما تُصبح الخدمات الحكومية مُتاحة للجميع بنفس المعايير ودون تمييز أو الحاجة للرشوة، فإن ثقة المواطنين في نزاهة الإدارة ومصداقيتها ترتفع. هذا يُساهم في بناء علاقة إيجابية وقائمة على الاحترام المتبادل بين الدولة والمجتمع.
- الوعي بالحقوق والواجبات: تُسهل المنصات الرقمية وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم وواجباتهم، والشروط المطلوبة للحصول على الخدمات. هذا الوعي يُمكن المواطن من المطالبة بحقوقه، ويُقلل من تعرضه للاستغلال أو التضليل من قبل الموظفين الفاسدين.
- سهولة الإبلاغ عن الفساد: تُوفر العديد من المنصات الرقمية قنوات آمنة وسهلة للمواطنين للإبلاغ عن حالات الفساد أو المخالفات التي يُشاهدونها أو يتعرضون لها. هذه القنوات، خاصة إذا كانت تُوفر حماية للمبلغين وتُعالج الشكاوى بجدية، تُشجع على المشاركة المدنية في مكافحة الفساد وتُساهم في كشف الممارسات الفاسدة.
- الوصول إلى المعلومات وتمكين المواطن: من خلال مبادئ البيانات المفتوحة والشفافية الرقمية، يُمكن للمواطنين الوصول إلى معلومات واسعة حول الإنفاق العام، وعقود المشاريع، وأداء المسؤولين. هذا الوصول إلى المعلومات يُمكن المواطن من ممارسة دور رقابي فعال، وتحليل

البيانات، وطرح الأسئلة، وحتى تنظيم حملات توعية أو ضغط ضد الفساد، مما يُعزز من دور المجتمع المدني في الحوكمة الرشيدة.

إن الرقمنة، بما تُقدمه من شفافية، كفاءة، وسهولة في الوصول، تُساهم بشكل مباشر في تحويل المواطن من مجرد متلقٍ للخدمات إلى شريك فعال في عملية الحوكمة ومكافحة الفساد، مما يُعزز من بناء مجتمع أكثر عدلاً ونزاهة.

الخاتمة

تُعد الرقمنة من أهم التحولات التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة، وأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة. فقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية أداة قوية لا تقتصر فوائدها على تسريع العمليات وتحسين الخدمات فحسب، بل تمتد إلى تعزيز الشفافية والنزاهة، ومحاربة الظواهر السلبية التي تعيق تقدم المجتمعات، وعلى رأسها الفساد. لذلك، كان موضوع هذه المذكرة حول "دور الرقمنة في الوقاية من الفساد ومكافحته" ذا أهمية بالغة، حيث تم من خلاله استكشاف العلاقة التفاعلية بين التحول الرقمي والجهود الرامية إلى الحد من الفساد.

- أولاً: النتائج العامة للدراسة

- من خلال المعالجة النظرية والتحليلية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، أبرزها:
- الرقمنة تساهم بشكل ملموس في تعزيز الشفافية وتقليل الاحتكاك المباشر بين المواطن والإدارة، ما يقلل من فرص الفساد.
 - الأدوات الرقمية، مثل الحكومة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، تلعب دورًا مهمًا في تحسين التتبع والرقابة على المعاملات الإدارية.
 - وجود تحديات حقيقية تواجه تطبيق الرقمنة، منها نقص الكفاءات، ضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب التشريعات المواكبة.
 - الثقافة الإدارية التقليدية تشكل عائقًا كبيرًا أمام تبني التحول الرقمي الكامل داخل مؤسسات الدولة.

- ثانيًا: التوصيات المقترحة

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة تحديث البنية التحتية الرقمية في مختلف المؤسسات، لضمان بيئة تقنية قادرة على دعم التحول الرقمي الشامل.
- مراجعة وتطوير الأطر القانونية والتشريعية بما يتماشى مع مستجدات الرقمنة ومتطلبات مكافحة الفساد الحديثة.
- تكثيف برامج التكوين والتدريب للموظفين، لرفع كفاءتهم في التعامل مع الأنظمة الرقمية وتعزيز ثقافة النزاهة.
- إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مراقبة تطبيق الرقمنة وتقييم مدى تأثيرها على الحد من الفساد.

وعليه، فإن مكافحة الفساد في العصر الرقمي لا تتطلب فقط وسائل تقنية، بل تفرض إرادة سياسية قوية، ومقاربة تشاركية تنخرط فيها مختلف الفاعلين، لضمان نجاح السياسات الرقمية وتحقيق التنمية الشاملة والرشيده.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. القرآن الكريم .
2. إبراهيم أنيس وآخرون. *المعجم الوسيط*. مكتبة الشرق الدولية، ط1، القاهرة، 1960.
3. إبراهيم مصطفى وآخرون. *المعجم الوسيط*. مجمع اللغة العربية، الطبعة الرابعة، دار الدعوة، 2004.
4. أحمد، علي. *الفساد وأثره على الاقتصاد والتنمية*. دار النهضة العربية، 2018، الطبعة الثانية.
5. الحضرمي، عمر حمدان. *ظاهرة الفساد والتحديات سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا*. منشورات عمادة البحث العلمي، عمان، 2014.
6. عبد الله، محمد. *الفساد الاقتصادي: أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه*. دار الفكر العربي، 2020، الطبعة الأولى.
7. محمد، سامر دغمش. *إستراتيجية مواجهة الفساد المالي والإداري*. مركز الدراسات العربية للنشر، الجيزة، ط1، 2018.
8. محمد، جسين سعيد. *وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد*. كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2019.
9. مسفرة بنت دخيل الله. *مشاريع وتجارب التحول الرقمي في مؤسسات المعلومات*. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
10. نيكولا، شامل أضرف. *جرائم الفساد الدولي والوسائل القانونية*. دار إيتراك، القاهرة، 2012.

11. المنجد في اللغة والإعلام. دار المشرق، المكتبة الشرقية، 2003.

12. أولو ماورو. "تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي". ضمن كتاب *الفساد والاقتصاد العالمي*، تحرير: كيمبرلي أن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة.

- ثانيًا: المذكرات الأكاديمية

1. بته، بدره. *مكافحة الفساد في الجماعات المحلية في الجزائر*. مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.

2. بسمة، صابري. *آليات مكافحة الفساد في الجزائر*. مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، 2015-2016.

3. معمر، أميرة وحشاني، أمينة. *الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر*. مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020-2021.

- ثالثًا: المقالات في المجالات العلمية

1. بن خيرة، ناصر. "الحكومة الإلكترونية كأداة للحد من الفساد الإداري". *مجلة البحوث القانونية والسياسية*، العدد 10، 2021.

2. بن عودة، حورية. "الفساد السياسي وأسبابه وآثاره". *مجلة البحوث القانونية والسياسية*، العدد الثاني، 2014.

3. بن عودة، فاطمة. "دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية". *مجلة الاقتصاد والإدارة*، العدد 18، 2022.

4. بن ميرة، عادل. "دور التوقيع الإلكتروني في تأمين المعاملات الإلكترونية". *مجلة القانون المعاصر*، العدد 6، 2021.

5. خالد، نادية. "التحول الرقمي والحد من الفساد في الإدارة العمومية". *مجلة الاقتصاد والتسيير*، العدد 18، 2023.
6. الطيب، أحمد. "التحديات التقنية في التحول الرقمي وأثرها على مكافحة الفساد". *مجلة علوم الحاسوب وتقنية المعلومات*، المجلد 12، العدد 3.
7. الطيب، رفيق. "الحكومة الإلكترونية كوسيلة لتحقيق الشفافية". *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 15، 2022.
8. عبد القادر، محمد. "الفساد السياسي: أسبابه وآثاره". *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، العدد 2، 2012.
9. عبيدي، محمد. "الفساد وأسبابه في الدول النامية: تحليل اجتماعي وسياسي". *مجلة الدراسات الاجتماعية*، المجلد 15، العدد 2.
10. عمار، العزاوي. "الحكومة الإلكترونية ودورها في الحد من الفساد الإداري". *مجلة التنمية البشرية*، العدد 12، 2021.
11. غزال، نادية. "العدالة الإلكترونية ومكافحة الجريمة السيبرانية". *مجلة القانون والقضاء*، العدد 10، 2022.
12. فريجات، سامي. "التكنولوجيا الرقمية ودورها في مكافحة الفساد الإداري". *مجلة العلوم الإدارية*، العدد 9، 2020.
13. معمر، بن علي. "جرائم الفساد في القانون رقم 06-01". *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، جامعة الأغواط، 2020.
14. منصور، عبد الرزاق. "التحول الرقمي كآلية للحكومة ومكافحة الفساد". *مجلة دراسات القانون والسياسة*، العدد 11، 2022.
15. نوال، يوسف. "الرقابة الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية". *مجلة الإدارة الحديثة*، العدد 7، 2020.

16. ضاحي إبراهيم إسماعيل سلطان. "الرقابة على المخالفات المالية في ظل التحولات الرقمية/ *Journal*".

of Scientific Development for Studies and Research (JSD)، 2024، 18 (5)، ص. 14-39.

17. يحيى سليم ملحم، ومحمد شاكر الإبراهيم. "إستراتيجيات وأسباب مقاومة التغيير في الشركات

الصناعية: حالة تطبيقية على الشركات الأردنية". *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 2008، 4(2)، ص.

216-243.

18. وهبة أم الوقارة إبتسام. "التحول الرقمي في الجزائر بين الآفاق والتحديات". *مجلة البشائر*

الاقتصادية، المجلد 8، العدد 01.

- رابعًا: البحوث والملتقيات

1. بهجة بومعرافي وابن تازير، مريم. "إشكالية معالجة الحروف العربية ضمن مشاريع الرقمنة". المؤتمر

الدولي الخامس للغة العربية، الجزائر.

2. فوائرة، سامية. "الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة". ملتقى دولي،

جامعة بومرداس، 2021.

- خامسًا: تقارير ومنظمات دولية

1. الأمم المتحدة. *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة، نيويورك، 2003.

2. البنك الدولي. *الشفافية الرقمية كوسيلة لمكافحة الفساد*. تقرير قطاع الحوكمة، 2021.

3. بحوث وأوراق. *الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي*. القاهرة: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا،

عمان، 2014.

- قائمة المصادر:

1. 01. القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في: 20 فيفري 2006، ج.ر.

رقم 14 لسنة 2006.

2. 02. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والمعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في: 31 أكتوبر، 2003 القرار رقم 58/4 ، و تم فتح 26 مجال التوقيع عليها في ميريدا بالمكسيك في الفترة الممتدة ما بين 09: إلى 11 ديسمبر 2003 ، و عد ذلك تم التوقيع عليها في مدينة نيويورك من قبل 140 دولة ، و هي اتفاقية متعددة الأطراف تتفاوض شأنها الدول في الأمم المتحدة ، و هذه هي أولى خطوات مكافحة الفساد الملزمة قانونا وتضم الاتفاقية 71 مادة مقسمة إلى 08 فصول.

فهرس المحتويات:

شكر وعران

شكر وتقدير

إهداء

إهداء

قائمة المختصرات:

1	مقدمة
4	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد
6	المبحث الأول: مفهوم الفساد
6	المطلب الأول: تعريف الفساد
6	الفرع الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للفساد
7	الفرع الثاني: تعريف الفساد من قبل المنظمات الدولية
8	الفرع الثالث: الفساد في الشريعة الإسلامية
9	المطلب الثاني: أسباب الفساد
9	الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية والمالية
11	الفرع الثاني: الأسباب الإدارية والتشريعية
12	الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية
13	المطلب الثالث: أشكال وصور الفساد
14	الفرع الأول: الفساد السياسي والإداري
14	الفرع الثاني: الفساد الاقتصادي والمالي
15	الفرع الثالث: الفساد الاجتماعي والثقافي
16	المبحث الثاني: الآليات القانونية لمكافحة الفساد
16	المطلب الأول: الآليات الدولية لمكافحة الفساد
16	الفرع الأول: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)
18	الفرع الثاني: اتفاقيات دولية أخرى ذات صلة
19	المطلب الثاني: الآليات القانونية العربية لمكافحة الفساد

19	الفرع الأول: الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد 2010
20	الفرع الثاني: جهود عربية أخرى ذات صلة
20	المطلب الثالث: الآليات القانونية الوطنية لمكافحة الفساد
20	الفرع الأول: القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته
22	الفرع الثاني: قوانين جزائية أخرى مكملة لمكافحة الفساد
24	الفصل الثاني: الرقمنة كألية حديثة لمكافحة الفساد
25	المبحث الأول: تطبيقات الرقمنة في مجال الإدارة العامة والخدمة العمومية
25	المطلب الأول: الخدمات الرقمية
25	الفرع الأول: الحكومة الإلكترونية
27	المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مجال الإدارة العامة والخدمة العمومية
28	الفرع الثاني: أنظمة الرقابة والتدقيق الرقمية
29	الفرع الثالث: البيانات المفتوحة والشفافية الرقمية
31	المبحث الثاني: أهمية الرقمنة في مكافحة الفساد بالنسبة للإدارة والمواطن
31	المطلب الأول: أهمية الرقمنة للإدارة في مكافحة الفساد
32	الفرع الثاني: تقليل التدخل البشري وأتمة العمليات
33	الفرع الثالث: تحسين الكفاءة وفعالية الأداء
34	المطلب الثاني: أهمية الرقمنة للمواطن في مكافحة الفساد
34	الفرع الأول: تسهيل الوصول إلى الخدمات وتقليل فرص الابتزاز
35	الفرع الثاني: تعزيز الثقة في المؤسسات وبناء الوعي بالحقوق
37	الخاتمة
40	قائمة المصادر والمراجع
46	فهرس المحتويات: